ولابن الفقي هنا كلام بين فيه ان الكل شرط حيث لا انفضاض ادراك الركعة الاولى وانما
الخلاف في ادراك الفاتحة ثم استنتج من ذلك ما هو مردود عليه كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا الكلام فانه التبس على كثيرين **وتصح الجمعة**
**خلف** المتنفل وكل من **العبد والصبي والمسافر في الاظهر فاتم العدد و**
**بغيره** اي كل منهم لصحتها من هؤلاء والعدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد لم تصح جزما **ولو بان الامام جنبا او محدثا صحت جمعتهم في الاظهر**
**ان تم العدد بغيره** كما في سائر الصلوات بناء على الاصح ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك عكسه وهو ما لو بانوا الماموم او بعضهم محدثين فتحصل الجمعة للامام والمتطهر منهم تبعا له اي واغتفر في حقه فوت العدد هنا دون ما في المتن لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاة جمعة قبل ان يحرموا خلفه وان كان عدا ضروريا **والا** يتم العدد **بغيره فلا** تصح جمعتهم لما مر **ومن لحق الامام المحدث راكعا**
**لم تحسب ركعته على الصحيح** في الجمعة وغيرها كما مر تبعيل صلاة المسافر بدليله
ولانها في هذا ما قبله لان الحكم بادراك الركوع انما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من اهل التحمل وان كانت الصلاة خلفه جماعة **الخامس خطبتان** لما في الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة الا بخطبتين **قبل الصلاة** اجماعا الا من شذ
وفارقت العيد فان خطبته موخرتان عنه للاتباع ايضا ولان هذه شرط والشرط تقدم
بخلاف تلك فانها تكملة فكانت الصلاة اهم منها بالتقديم ويفرق بين كونها شرطا هنا
لانهم بان المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجبت ذلك
في كل جمعة لان ما يكرر كذلك لا ينسى غالبا وجعل شرطا يتوقف عليه المبالغة
في حفظه والاستمرار عليه وتم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من فحزها ومرحها
وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضا
قلت العيد مختلف لان ذاك من عود السرور لحسي وهذا من عود السرور الشرعي لكثرة ما
فيه من الوظايف الدينية ومن ساعات الاجابة وغيرها كما بسطته في كتابي المدد نقضاض

الجمعة



الجمعة ويديد ذلك اطلاق العبد ثم دايما راضافته للمؤمنين هنا غالبا **واركانها ستة**
من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه ويتاس ما سوى الشك بعد الصلاة او الوضوء في
ترك فرض لا يوثر علم تاثير الشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغهما وبه يندفع قول الزيادي
بتاثيره هنا وانا نظر لكونه شاكا في افعال الجمعة لان ذلك ياتي في الشك في ترك ركن من
الوضوء مثلا وفي كلا يوثر **حمد الله تعالى** للاتباع رواه مسلم **والصلاة على رسول الله**
**صلى الله عليه وسلم** لانها عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى فافتقرت الى ذكر رسوله صلى
الله عليه وسلم كالاذان والصلاة وروى اليهقي خبر فاذا الله تعالى وجعلت اشك لا تجوز عليهم
خطبة حتى يشهد وانك عبده ورسوله قيل هذا مما تفرد به الشافعي رضي الله عنه ورد بانه
تفرد صحيح كما يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة لان اتفاق السلف والخلف
على التعليم في خطبهم دليل لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على سنة دايما **و لفظهما** اي حمد الله
والصلاة على رسوله **متعين** لانه الذي مضى عليه الناس في عصره صلى الله عليه وسلم الى الآن فلا
يكفي ثنا وشكر والحمد للرحمن الرحيم مثلا ولا يكفي حمد الله رسول الله او بارك الله عليه وصلى
عليه جبريل ولا الضمير لصلى الله عليه وان تقدم له ذكر كما صرح به في الانوار وجعله اصلا
مقيسا عليه واعتمده البرماوي وغيره خلافا لمن وهم فيه لعدم ظاهر المتن تعين لفظ رسول الله
وليس مرادا بل يكفي لفظ محمد واحمد والنبي والحاشر والماحي والعاقب ونحوها مما ورد
وصفه صلى الله عليه وسلم به وفارق الصلاة بان ما هنا اوسع ويفرق بينهما وبين الاذان
فانه لا يجوز ابدال محمد صلى الله عليه وسلم فيه بغيره مطلقا كما هو ظاهر من كلامهم
وهو قياس الشهد بجامع اتفاق الروايات في كليهما عليه بان السامعين ثم غير حاضرين
فابداله موهم بخلاف الخطبة وايضا فالخطبة يتعبد بجمع الفاظ اركانها بخلف
امرها ايضا فلا اذان تقصد به الاشارة لكليات الشريعة التي اتى بها نبينا واشهر
اسمايه محمد صلى الله عليه وسلم فوجب الاتيان باشهر اسمايه وهو محمد ليكون ذكر اشهر
لتلك الكليات ومن ثم تعين لفظ محمد في الشهد ايضا لانه اشبه بالاذان وظاهر كلام
المتحين كالاصحاب تعين لفظ المحمد معرفا لكن صرح بجيلي بما اقتضاه المتن من اجزاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)